■ علي عبد الرازق ■

شيخ ضدّ الأزهر

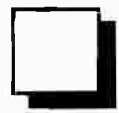

على عبد الرازق.. أو هذا المزيج القوى بين حضارتين متغايرتين. حضارة الشرق، وحضارة الغرب.. أو هذه العصارة الطيبة من معهدين علميين مختلفين.. الأزهر الشريف، وجامعة أكسفورد. جذوره ممتدة فى حضارة الشرق تستخلص منها عناصر غذاء لا غنى عنه، وفروعه تسامقت فى حضارة الغرب تستمد منها النور والهواء.

الشرق بروحانياته، والغرب بمادياته.. عنصران مختلفان.. فى شخصية على عبد الرازق.. ولكنهما يرجعان إلى نبع واحد.. هو بعينه نبع المعرفة الإنسانية.. هذه المعرفة التى قدمت لنا فيما بعد على عبد الرازق.. وقد جمع فى شخصه رجل الدين والدنيا.. أو ذلك النمط من المفكر الشرقى المعاصر بإيجابياته وسلبياته.

وإذا أردنا الاقتراب أكثر وأكثر إلى شخصيته.. لنزيد الأمر توضيحًا، ونعطى لما قدمه من أفكار إسلامية تفسيرًا.. فلندقق فى بطاقته الشخصية بمجمع الخالدين[1].. ولنقرأ معًا: إنه درس فى الأزهر فى عهد نشاطه العلمى العلوم الشرعية والعقلية واللسانية على أفاضل علماء الأزهر، مثل: الشيخ أحمد أبو خطوة، والشيخ أبو عليان. وإلى جانب دراسته بالأزهر، كان يدرس بالجامعة المصرية القديمة، وكانت محاضراتها بمقر الجامعة الأمريكية الآن، على يد أساتذة أجانب، مثل: «نلينو» فى الأدب العربى وتاريخه، و«ليتمان» فى المقارنة بين اللغات السامية. وكان بيته من أكبر بيوتات مصر يلتقى فيه الدينيون بالعلمانيين، ورجال الأدب برجال السياسة، والمحافظون بالمتطرفين. وكان على عبد الرازق يحضر كل هذا ويستفيد منه. وفى عام ١٩١٢م سافر إلى إنجلترا بعد أن أتم

دراسته بالأزهر، وحصل على العالمية؛ ليدرس بأكسفورد الاقتصاد السياسى والاجتماعى. وقامت الحرب العالمية الأولى فعاد إلى مصر عام ١٩١٥م؛ ليتولى وظيفة بالقضاء الشرعى بمحكمة المنصورة الشرعية، ولينتدب للتدريس بالمعهد الدينى بالإسكندرية.

وفى عام ١٩٢٥م أصدر كتابه الأشهر «الإسلام وأصول الحكم» الذى كان له دوى هائل فى مجالات العقيدة والدين والشريعة الإسلامية، وصنع ضجة لم تهدأ حتى الآن، وقامت حوله مناقشات لم تنته بعد.

وإذا ما انتقلنا إلى الكتاب بعد التعرف على صاحبه.. تطالعنا أفكاره على صفحاته التى لم تزد عن المائة صفحة.

لكن قبل ذلك ينبغى إلقاء نظرة سريعة على الظروف السياسية والفكرية والاجتماعية التى كانت تجتازها مصر وما يحيط بها من ظروف عالمية. فقد انتهت الحرب العالمية الأولى، ولم تف بريطانيا بوعدها فى تحقيق استقلال مصر. وكان ذلك من أسباب قيام ثورة ١٩١٩م، وقيام بعض الأحزاب الجديدة ونشاطها فى بداية عشرينيات هذا القرن.

وفى خارج مصر كان هناك حدث كبير شغل العالم الإسلامى بأسره، هو إعلان أتاتورك إلغاء الخلافة الإسلامية بتركيا فى عام ١٩٢٤م، وبالطبع كان لهذا الحدث دوى هائل فى مصر وخارجها وقامت معارك سياسية، ومناقشات فكرية، كلها تهدف إلى إعادة هذه الخلافة الملغاة.

وفى مصر دعا بعض العلماء إلى عقد مؤتمر لبحث مسألة الخلافة على مستوى العالم الإسلامى. وبلغ اهتمام علماء الدين فى مصر بهذا المؤتمر أنه صدرت فى «نوفمبر ١٩٢٤م» مجلة عنوانها: «المؤتمر الإسلامى العام للخلافة بمصر» مجلة علمية دينية دورية للدعوة إلى عقد المؤتمر، وكان رئيس تحريرها ومديرها المسئول الشيخ محمد فراج المنياوى سكرتير المؤتمر. وجاء فى افتتاحية المجلة كلمة بعنوان: «الحاجة إلى المؤتمر» نجتزئ فكرة فى مقدمتها تقول: «وبعد فهذه مجلة المؤتمر العام للخلافة بمصر نقدمها بين يدى المؤتمر كواسطة لتعميم نشر الدعوة

إليه، ووسيلة لإذاعتها فى مشارق الأرض ومغاربها. فلا يجيىء وقت انعقاده إلا بعد أن تكون الدعوة قرعت آذان المسلمين فى كل مكان من العالم الإسلامى، واستقرت فى مداركهم. وتبليغ الدعوة يعدّ أكبر عامل فى نجاحها وأقوى معين على أن تبلغ غايتها. وستجوب المجلة الأقطار الإسلامية وتطلع على كل ناحية من نواحيها؛ لتشرح لهم بأجلى بيان حاجتهم إلى مؤتمر يبحث فى شئون الخلافة؛ وتبين لهم أن حضور المؤتمر وتلبية نداء الداعيين إليه، مما حثت عليه الشريعة الإسلامية»[٢].

وفى مقدمة مقالات العدد الثانى لهذه المجلة الصادرة فى نوفمبر ١٩٢٤م مقال لصاحب المنار الشيخ محمد رشيد رضا بعنوان: «التشريع الإسلامى ومؤتمر الخلافة»، يوضح فيه أن التشريع الإسلامى هو أرقى تشريع.. ومن جملة ما يقوله الشيخ محمد رشيد رضا: «وغرضنا من بيان هذا أنه قد يكون من مندوبى الشعوب الإسلامية فى هذا المؤتمر من يرى أن يكون الخليفة الذى يختارونه حاكمًا بالشرع المدون فى كتب الفقه كمندوبى جزيرة العرب وأمثالهم، وقد يكون منهم من يرى أن يكون مدنيًّا يجارى فى حكومته أرقى حكومات العصر فى العلوم والفنون والحضارة والقوة كمندوبى الهند وشمالى إفريقيا. ولا سبيل إلى الجمع بين الأمرين جعل نظام الخلافة متفقًا عليه من الفريقين، إلا باظهار الشرع الإسلامى بقسميه التنزيلى والاجتهادى فى أسلوب من البيان يعلم موافقته لحال هذا الزمان فى كل مكان»[٣].

وكتب رئيس التحرير الشيخ فراج المنياوى مقالاً بعنوان: «فى الخلافة حكومة الإسلام»[٤] مبينًا لمن يدعوهم لحضور المؤتمر أن للإسلام من مبدئه حكومة على رأسها صاحب الشريعة ﷺ.

وتحت عنوان: «نتائج الدعوة إلى عقد المؤتمر»[٥] نشرت المجلة فى عددها الثانى دعوتها فى عددها الأول، فنشرت أن رجال الزعامة والرياسة فى كثير من البلاد الإسلامية نهضوا إلى جمع الجماعات للمشاورة فى اختيار المندوبين عنهم؛ ليأخذ كل شعب إسلامى حقه فى التمثيل ومكانه من المؤتمر.

واختزلت المجلة شيئًا ما كتبته الصحافة الإسلامية استعدادًا للمؤتمر فى طول العالم الإسلامى وعرضه، فقالت جريدة فلسطين: «وعندنا أن أحسن عمل يقوم به المسلمون اليوم هو عقد ذلك المؤتمر الذى دعت إليه مصر».

ورحبت جريدة الكرمل بدعوة مصر فى جاوة بدعوة مصر للمؤتمر ونوهت عن مسألة البيعة الحجازية.

وقالت جريدة وطن التركية: «سيعقد فى مصر مؤتمر إسلامى للخلافة، وسيشترك فيه ممثلى حكومات العالم الإسلامى، وعن عكا سيشترك أسعد الشقيرى».

ونشرت جريدة حضرموت أنه انتهى قرار رجال الدين الإسلامى إلى وجوب إرسال مندوبين لتمثيلهم فى مؤتمر القاهرة.

وجاء فى بعض الصحف الأجنبية أنه قد عقد اجتماع بمدينة «الكاب»؛ للبحث فى موضوع المؤتمر الإسلامى العام الذى سينعقد بمدينة القاهرة؛ لتقرير مصير الخلافة. وحضر الاجتماع ممثلو أهل الكاب بجنوب إفريقيا، وقرروا إرسال وفد للمؤتمر.

وفيما كانت هذه الأحداث تشغل الرأى العام الإسلامى، وتجد صداها بالطبع فى الصحف الأجنبية المختلفة. كانت هناك تيارات خفية تجرى خلف واجهات الأحزاب السياسية بمصر. فمنها ما يعارض مشروع الخلافة ويهاجمه، ومنها ما يجد أن الوقت مناسبٌ لتنصيب الملك فؤاد خليفة للمسلمين إعلاءً لدور مصر.

وأخذ تيار معارضة مشروع الخلافة صورته العملية، حيث قام على عبد الرازق قاضى محكمة المنصورة الشرعية بإصدار كتابه «الإسلام وأصول الحكم» فى منتصف عام ١٩٢٥م.. يحوى أفكارًا فى مقدمتها أن رسالة النبى ﷺ روحية، أو بتعبيره: «ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين لا تشوبها نزعة ملك ولا دعوة لدولة، وأن الإسلام وحدة دينية، والنبى ﷺ دعا إلى تلك الوحدة وأتمها بالفعل قبل وفاته، وفى سبيل هذه الوحدة الإسلامية ناضل (عليه الصلاة والسلام) بلسانه وسنانه وجاءه نصر الله والفتح».

ويقول على عبد الرازق فى مؤلفه: «وكان له ﷺ من السلطان على أمته مالم يكن لملك قبله ولا بعده..».

ويرد فى ذلك بقوله: «من كان يريد أن يسمى تلك الوحدة الدينية، ويدعو سلطان النبى ﷺ (ذلك السلطان النبوى المطلق) ملكًا أو خلافةً، والنبى (عليه السلام) ملكا أو خليفة أو سلطان.. إلخ.. فهو فى حل من أن يفعل، فإن هى إلا أسماء لا ينبغى الوقوف عندها، وإنما المهم كما قلنا هو المعنى وقد حددناه لك تحديدًا.

وإذا كان الرسول الكريم لم يكن ـ كما يقول على عبد الرازق: «إلا رسولاً صاحب رسالة أو دعوة دينية فحسب، فإنه يجب ألا يفوتنا أن لذاتها تستلزم للرسول نوعًا من الزعامة فى قومه، والسلطان عليهم.. ولكن ذلك ليس فى شىء من زعامة الملوك وسلطانهم على رعيتهم، فلا تخلط بين زعامة الرسالة وزعامة الملك».

ويقول: «وقد رأيت أن زعامة موسى وعيسى فى أتباعهما لم تكن زعامة ملوكية، ولا كانت كل زعامة أكثر المرسلين»، والمؤلف يشير بذلك إلى ما سبق له ذكره، حيث يقول: «كم لله جل شأنه من رسل لم يكونوا ملوكًا.. ولقد كان عيسى بن مريم (عليه السلام) رسول الدعوة المسيحية وزعيم المسيحيين. وكان مع هذا يدعو إلى الإذعان لقيصر، وهو الذى أرسل بين أتباعه الكلمة البالغة (أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله)..».

وفى بداية الكتاب يحدثنا على عبد الرازق عن الخلافة وطبيعتها قائلاً: «الخلافة لغة مصدر تخلف فلان فلانًا إذا تأخر عنه، وإذا جاء خلف آخر. ويقال: خلف فلانٌ فلانًا إذا قام بالأمر عنه، إما معه وإما بعده، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾[٦]. والخلافة هى النيابة عن الغير، إما لغيبة المنوب عنه، وإما لموته، وإما لعجزه.. إلخ. والخلائف جمع خليفة، وخلفاء جمع خليف، والخليفة هو السلطان الاعظم».

والخلافة فى لسان المسلمين، ترادفها الإمامة، هى رياسة عامة فى أمور الدين والدنيا نيابة عن النبى ﷺ، ويقول: «إنه لعجب عجيب أن تأخذ بيدك كتاب الله الكريم، وتراجع النظر فيما بين فاتحته وسورة الناس، فترى فيه تصريف كل مثل، وتفصيل كل شىء من أمر هذا الدين (ما فرطنا فى الكتاب من شىء) ثم لا تجد فيه ذكرًا لتلك الامامة العامة أو الخلافة».

ويقول: «ليس القرآن وحده هو الذى أهمل تلك الخلافة ولم يتصد لها، بل السنة كالقرآن أيضًا قد تركتها ولم تتعرض لها. يدلك على هذا أن العلماء لم يستطيعوا أن يستدلوا فى هذا الباب بشىء من الحديث. ولو وجدوا لهم فى الحديث دليلاً لقدموه فى الاستدلال على الإجماع مما لم ينقل له سند».

إن الادعاء بأن وجوب قيام الخلافة يستند إلى الإجماع هو ادعاء غير صحيح، إذ إن بعض الخوارج، وأبا بكر الأصم من علماء المعتزلة لم يكونوا يرون جوازها، ومن ذلك يتبين أن الإجماع لم ينعقد على وجوبها.

ويقول على عبد الرازق بأن: «الخلافة تتوقف عليها إقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية، وهو قول لا يؤيده الواقع ولا يشهد بصحته التاريخ. فالواقع والتاريخ يثبتان لنا أن شعائر الله تعالى ومظاهر دينه الكريم لا تتوقف على ذلك النوع من الحكومات الذى يسميه الفقهاء خلافة، ولا على أولئك الذين يلقبهم الناس خلفاء». ويضيف على عبد الرازق إلى ما تقدم أن دولة الخلافة الإسلامية قد فصلت عنها عند منتصف القرن الثالث الهجرى الكثير من أجزائها، حتى إنها لم تعد تتجاوز دائرة ضيقة حول بغداد».

ويشير على عبد الرازق إلى: «أن التاريخ يبين لنا أن الخلافة كانت نكبة على الإسلام وعلى المسلمين، وينبوع شر وفساد». .

وغيرها من الأفكار الموجودة على صفحات كتاب «الإسلام وأصول الحكم» التى أدت إلى قيام معركة بين أنصار الجديد والقديم، وتدخلت عوامل حزبية لإشعال نيران هذه المعركة، خاصةً بعد حكم هيئة كبار العلماء بإخراج على

عبد الرازق من زمرة كبار العلماء. وبنت حكمها الذى أصدرته فى أغسطس ١٩٢٥م ـ والـذى يعاد نشره عند الحديث عن الكتاب[٧]، وما أثير حوله من ضجة ـ على هذه الحيثيات:

١ ـ جعل المؤلف الشريعة الإسلامية روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ فى أمور الدنيا، مع أن الدين الإسلامى على ما جاء به النبى ﷺ من عقائد وعبادات ومعاملات لإصلاح أمور الدنيا والآخرة، وأن كتاب الله تعالى وسنة رسوله كلاهما مشتمل على أحكام كثيرة فى أمور الدنيا وأحكام كثيرة من أمور الآخرة.

٢ ـ زعم المؤلف أن الدين لا يمنع من جهاد النبى ﷺ الذى كان فى سبيل الملك، لا فى سبيل الدين، ولا لإبلاغ الدعوة إلى الفاتحين.

٣ ـ زعم أن نظام الحكم فى عهد النبى ﷺ كان موضع غموض وإبهام، أو اضطراب، أو نقص، وموجبًا للحيرة.

٤ ـ زعم أن مهمة النبى ﷺ كانت بلاغًا للشريعة مجردًا من الحكم والتنفيذ.

٥ ـ أنكر إجماع الصحابة على وجوب تنصيب الإمام، وعلى أنه لابد من سلامة من يقوم بأمرها فى الدين والدنيا.

٦ ـ أنكر أن القضاء وظيفة شرعية، وقال: «إن الذين ذهبوا إلى أن القضاء وظيفة شرعية جعلوه متفرعًا من الخلافة».

٧ ـ زعم أن حكومة أبى بكر والخلفاء الراشدين من بعده ـ رضى الله عنهم ـ كانت لا دينية، وهذه جرأة لا دينية.

وقد حكمت الهيئة بإخراج على عبد الرازق من زمرة العلماء.

وقد رد على حكم هيئة كبار العلماء فى جريدة السياسة بعددها الصادر فى ٤ سبتمبر ١٩٢٥م، وهو ما أعيد نشره، ومن جملة[٨] رده:

«كنا وجلين نعجب للقوم يتهموننا فى ديننا، ويحاولون أن يعتدوا علينا فيه،

وما كنا نخاف منهم أن ينزعوا عن قلبنا إيمانه، ولا من أنفسنا يقينها ولا أن يخرجونا بحق من ديننا الذى ندين لله به، ولكنا خفنا عليهم أن يتورطوا حتى يزعموا أنهم حكام على القلوب، حراس على العقائد، وأن بيدهم مفاتيح هذا الدين يدخلون فى حظيرته من يشاءون ويخرجون من يشاءون».

ويقول على عبد الرازق فى رده على كبار العلماء: «إن النقط السبع التى اعتصرها حضرات السادة من كتّابنا اعتصارًا، وحسبوها موضع مناقشة بيننا وبينهم، واتخذوها حجة علينا لهم.. هى خارجة عن موضوع الكتاب إلا نقطة واحدة».

ويقول: «وليس يضير الكتاب، ولا يطعن فى موضوعه، ولا ينقص من قيمة المباحث الأساسية فيه أن تكون صحيحة أو فاسدة».

ويقول: «والواقع أننا كمؤمنين وأصحاب رأى معين، ومذهب جديد فى مسألة من المسائل، لا يهمنا أن يكون حضرات العلماء قد أصابوا أو اخطأوا فى أكثر تلك الملاحظات، التى ناقشوا بها الكتاب خارج موضوعه الأصلى».

ويقول: «ولو شئنا لوافقنا حضراتهم، وقبلنا منهم تلك الملاحظات، وأرضيناهم، وأرحنا أنفسنا، وحذفنا من الكتاب الجمل التى بنوا عليها القصور، وأقاموا فوقها الهياكل والقلاع. ثم وجدت الكتاب بعد ذلك سليمًا لم يتغير، ولوجدت عنوانه باقيًا وصحيحًا كما هو».

ويقول: «هى الملاحظة الخامسة وحدها التى قد تتصل بموضوع الكتاب. فأما الملاحظات الست غيرها، فالحق أنها خروج من الموضوع وتنكب عن حدود البحث، وإفراغ فى الجدل لا يرضى عنه كثيرًا».

وقال: «لقد قالوا إننا جعلنا الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة، لا علاقة لها بالحكم، وأنكرنا ـ ومازلنا ننكر ـ أننا نعتقد أن الإسلام شريعة روحية محضة».

وكذلك يرد على عبد الرازق فى موضوع آخر على ما يوجه إليه من تساؤلات حول الكتاب وما أثير ضده، فيقول: «إن فكرة الكتاب الأساسية التى حكم عليه من أصلها هى أن الإسلام لم يقرر نظامًا معينًا للحكومة، ولم يفرض على السامعين نظامًا خاصًا يجب أن يحكموا بمقتضاه، بل ترك لنا مطلق الحرية فى أن نطبق نظم الدولة طبقًا للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التى توجد فيها، مع مراعاة تطورنا الاجتماعى، ومراعاة مقتضيات الزمن».

وقال: «إن الخلافة ليست نظامًا دينيًا، والقرآن لم يأمر بها ولم يشر إليها. وأن الإسلام برىء من نظام الخلافة، وقد أثبت فى كتابى أن النبى لم يكن قط ملكًا، وأنه لم يحاول قط أن يبنى حكومة أو دولة».

ثم تساءل: «هل أردت خدمة حزب معين؟».. وأجاب: «لست عضوًا فى أى حزب، إنى رجل دين ورجل شريعة، ولم أحملنى على وضع كتابى إلا غاية علمية، وقد كتبته بعيدًا عن أهواء السياسة. بل ليس لموضوع الكتاب علاقة بالسياسة وأن كثيرين يرون رأيى لا فى مصر وحدها، بل فى العالم الإسلامى بأسره، وإن الحكم الذى صدر لم يعدل طريقة تفكيرى..

ولقد أخرجنى هذا الحكم من هيئة كبار العلماء، وهى هيئة علمية أكثر منها دينية، ولم ينشئها الدين الإسلامى. ولكن أنشأها شرع مدنى لم يكن له أية صبغة دينية. ولن أكون فى حسن الإيمان والإخلاص للإسلام بأقل من أولئك العلماء الذين قضوا بإخراجى..».

وهكذا قامت معركة حول الكتاب وصاحبه، فهناك صحيفة السياسة وكتّابها، ومن خلفهم حزب الأحرار الدستوريين كطرف مؤيد، وهناك صحيفة الاتحاد وكتّابها وبعض علماء الأزهر معارضين، وهناك من اتخذ الموقف المعتدل كصحيفة البلاغ وكاتبها العقاد، الذى ندد بروح الاستبداد فى الآراء، وبأنه قد مضى الزمن الذى تتصدى فيه جماعة من الناس بأى صفة؛ لإكراه الأفكار على النزول عند رأيها.

بل وتجاوزت المعركة الحدود، حيث طارت أنباؤها إلى خارج مصر، فهذه هى «البورص إجيبسيان» تقول: «إن الدوائر العليا قد أبلغت عن الشيخ على عبد الرازق أنه يعمل لمصلحة حزب سياسى معين، وأن آراء الشيخ قد ألبست منذ الساعة الأولى لباس السياسة الممقوت. ولعل السياسة - قاتلها الله - هى التى لعبت كل هذه الأدوار».

وكان لهذه المعركة صدى فى الصحف البريطانية، حيث أعلنت: «أن الشيخ على عبد الرازق هو المصلح العظيم الذى يشبه لوثر بين المسلمين».

وهدأت المعركة بعد حكم هيئة كبار العلماء، وإقالة وزير الحقانية عبد العزيز فهمى رئيس حزب الأحرار الدستوريين وإن كان الشيخ على عبد الرازق باقٍ على موقفه على نظرته إلى الدين. فها هو يكتب مقالاً بمناسبة رمضان، عدّه الأمير شكيب أرسلان هجومًا خفيًا على الدين فكتب فى كوكب الشرق تحت عنوان: «أيهزأ أم أنا لا أفهم العربية؟!» قال فيه: «قرأت فى السياسة مقالات للشيخ على عبد الرازق عن رمضان أعدت النظر فيه كرتين فلم أفهم منه إلا أنه يهزأ بالدين، ويذم فى معرض المدح. ويشير من طرف خفى إلى أن القرآن حمل الناس على الضرر، بل على المحال فهمت أن الدين تأمر الإنسان بأمور لو أردنا تعليلها لم نجد لها تعليلاً وأن أوامر الإله قد تخالف العقل وتحمل المرء على ما فيه ضرره..».

وإذا جرى التسليم بنظرية الشيخ على عبد الرازق هذه: أى أن الدين مناقض للعقل وأمر بما يضر الناس، كان لابد من اتهام العقل، وبأن القول: إن دينًا يقول المحال ويأمر بالضرر، لا يكون سماويًا.

وجرى سجال[٩] بين الكاتبين حتى قال الأمير شكيب أرسلان: « أنا آسف، ولكن ضاق الصدر بكتابتك، وأنت من واحدة إلى أخرى تتحكم بهواك تارة فى التاريخ وطورًا فى التوحيد. وتوهم الناس أنك فهمت ما لا يفهم أحد، وليس الأمر كذلك».

نقول: انتهت المعركة حول هذا الكتاب، وإن ظلت حية فى حياتنا الثقافية

والعلمية والفكرية بوجه عام على الرغم من أن على عبد الرازق نفسه كان لا يعلق على ما يكتب حولها بعد ذلك، وكان أكثر رفضًا لإعادة طباعة هذا الكتاب فى حياته. نقول على الرغم من هذا إلا أن الكتاب وما أثير حوله من ضجة، استطاع أن يحقق له وجودًا فى حياتنا الفكرية، حيث أعاد الحديث عنه برؤية جديدة الأستاذ أحمد بهاء الدين عام ١٩٥٤م ضمن فصول كتابه «أيام لها تاريخ». كما حقق له وجودًا فى حياتنا العلمية، حيث ناقش مادته الدكتور محمد البهى فى كتابه «الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى عام ١٩٥٧م»، وناقشه الدكتور عبد الحميد متولى فى مجلده «مبادئ نظام الحكم فى الإسلام» مناقشة علمية هادئة، وخصص له فصلاً كبيرًا الدكتور محمد ضياء الدين الريس بكتابه «النظريات السياسية الإسلامية». وأخيرًا أفرد له كتابًا بأكمله هو «الإسلام والخلافة فى العصر الحديث» نقد كتاب «الإسلام وأصول الحكم» عام ١٩٧٣م. وسوف نعرض لوجهات النظر الأربعة لأسباب كثيرة:

ـ منها التأكد من قيمة الكتاب، فى ميزان العلم والعلماء، حتى ولو جنحت بعض الآراء إلى مهاجمته. إذ لو لم تكن له قيمة أو على الأقل يمثل فكرة جديدة، لما عاش فى وجداننا حتى لحظات كتابة هذه السطور.

ـ ومنها التعرف على التقييم العلمى والموضوعى لقضية من قضايانا الفكرية. بعيدًا عن مؤثرات كثيرة، وأولها الحماس الحزبى الذى كان متوفرًا إبان نشر وظهور الكتاب.

ـ ومنها أيضًا الاطلاع على صفحات من تاريخنا الاجتماعى.. عمرها أكثر من نصف قرن، فى فترة كانت زاخرة بالأحداث الوطنية.

يسجل الأستاذ أحمد بهاء الدين رؤيته[١٠] لقضية هذا الكتاب.. فيبدأ التسجيل من عام نشر الكتاب ١٩٢٥م، وفى هذا العام كان الدستور معطلاً، وسعد زغلول مبعدًا عن الحكم، والملك فؤاد يحكم مصر حكمًا استبداديًا، بواسطة وزارة من حزبى الاتحاد والأحرار الدستوريين، يرأسها أحمد زيوار،

فيقول: «فى تلك السنوات سقطت الخلافة الإسلامية فى تركيا تحت أقدام أتاتورك الذى طارد فى بلاده الخلافة والإسلام على السواء. وخلت الدنيا من الخلافة الإسلامية.. لأول مرة منذ أكثر من ألف عام أى منذ وفاة النبى.. والتقط الإنجليز (فكرة الخلافة) الواقعة على الأرض.. نعم.. لماذا لا ينشئون هم خلافة إسلامية جديدة تنمو فى رعايتهم»..

ويقول: «بعد الحرب العالمية الأولى ـ أصبح المستبد بهذه البلاد هم الإنجليز، فلماذا لا يعززون استعمارهم أيضًا بالخلافة الإسلامية؟ وإذا كان من المستحيل أن يكون الخليفة إنجليزيًا، فالعملاء المسلمين ما أكثرهم لماذا لا يجعلون واحدًا منهم خليفة للمسلمين وما هو أكبر عرش فى الشرق الأدنى، وأقدم عرش يحمل بركة الإنجليز ويعترف لهم بالجميل؟ إنه عرش مصر.. إنه عرش مصر الذى لولاهم لاقتلعته زوبعة عرابى..».

ويقول: «وسمع الملك هذه القصة، فبدأ يحلم بها، وإن لم يطلق لحيته كما صنع فاروق من بعده، وأدرك القصة أيضًا الأذناب وتجار الدين، فبدأوا يبثون الدعوة للخلافة الجديدة.. التى علقوا بقيامها شرف المسلمين! والمدركون لهذه المؤامرة لا يتكلمون، لا أحد يستطيع أن ينطق بكلمة ضد فؤاد، ولا أحد يجسر على أن يحصب (كهنة) الدين بحصاة.. ولكن الشيخ الشاب، قاضى محكمة المنصورة الشرعية، زين له شبابه وتحرره أن يقف ضد هذا كله، وأن يعكف على البحث بضع سنين، ثم يخرج على الملأ بكتابه (الإسلام وأصول الحكم) فيكون له دوى القنبلة، ويكون من شأنه أن يسقط وزارة ويفض ائتلافا، ويحول فى السياسة المصرية تيارًا جديدًا».

ويعرض الأستاذ أحمد بهاء الدين لجوانب وأفكار كتاب «الإسلام وأصول الحكم»، ويختم عرضه بالقول: «هذا هو الكتاب.. واضح من سطوره أنه لا يهاجم الخلافة فقط، ولا الحكومة الدينية وحدها، بل النظام الملكى أيضًا. فلم يكد يخرج إلى النور، حتى هبت فى وجهه الزوابع ومن جميع الاتجاهات:

الملك وأذنابه ثاروا، لأن الكتاب فيه حملة هائلة على الملوك، وفيه تحطيم شامل لحلم الخلافة البراق. ورجال الدين إذا ثاروا رأوا فى هذا المنطق ما يزعزع سلطانهم، ويعطل منافعهم فى الاتجار بالدين، ويكشف عن حقيقة هذه العمائم الضخمة، التى لا ترتفع إلا لتستر وراءها الظلم والاستبداد. . ثم هناك الرجعيون بتفكيرهم، والذين يتملقون مشاعر الجماهير ولو بمجازاة الجهل والظلام. .

أما رجال الدين. . ولنبدأ بهم. . فقد أطلقوا قذائفهم من المقالات والأبحاث والكتب. . ونختار مما أخرجوه كتابًا يوضح لك ـ أيها القارئ ـ رأيهم. . كتابًا اسمه (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) أطرحه فى ذلك الوقت شيخ من علماء الأزهر هو: محمد الخضر حسين. . شيخ الأزهر السابق.

أهدى الشيخ محمد الخضر حسين كتابه: (إلى خزانة صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر الأعظم) راجيًا: (أن يتفضل عليه بالقبول والله يحرس ملكه المجيد، ويثبت دولته على دعائم العز والتأييد).

ولعله من الطريف أيضًا أن نذكر أن على عبد الرازق صدّر كتابه بقوله: (أشهد أن لا إله إلا الله، لا أعبد إلا أياه، ولا أخشى أحدًا سواه) مشيرًا إلى الملك. . وأن الشيخ الخضر صدّر كتابه ـ بعد الإهداء السابق ـ بالصلاة والسلام على النبى وآله (وعلى كل من حرس شريعته بالحجة أو الحسام وأحسن الحراسة)، وهى إشارة إلى أصحاب السلطان واضحة!».

ثم يعرض الأستاذ أحمد بهاء الدين لأطراف المعركة التى دارت حول الكتاب، وكيف أن هذه المعركة كانت صدى للحياة السياسية فى جانب من جوانبها.

●●●

ويفرد الدكتور محمد البهى فصلين من كتابه[١١] يبدأهما بالقول: «إن كتاب (الإسلام وأصول الحكم) يعرض دعوى أن الإسلام دين لا دولة. وفى عرضه لهذه الدعوة يستعير من الدراسات الإسلامية للمستشرقين ما لهم من آراء فى هذا الجانب، وما لهذه الدراسة من أصول تواضعوا عليها عند النظر إلى الإسلام. . لا نتيجةً لبحث نزيه، ولكن انبثاقًا عن غرض خاص.

والكتاب ـ فى سير التفكير فيه ـ ينحو نحو ما صنع الغربيون فى حكمهم على الإسلام كدين. وحين يواجه الكتاب بعد ذلك بما ورد فى المصدرين الأصليين للإسلام، وهما القرآن والسنة الصحيحة.. مما يجعل الإسلام متجاوزًا حد (الدين) فى عرف الغرب إلى ما يسمى بـ (الدولة) مواجهًا الناس بكتاب صغير لا تزيد صفحاته على المائة إلا قليلا، اسمه (الإسلام) عندهم. يتخذ الكتاب موقفًا مؤرجحًا بين أمرين متقابلين:

الأول: تأويل هذا الزائد عن حد الدين فى عرف الغربيين، بأنه لا يتصل بما يسمى بالدولة أو السياسة فى قليل أو كثير.

والثانى: قبول هذا الزائد على أنه من مظاهر السياسة ومن شئون الدولة، ومع ذلك هو خارج عن حدود الدعوة التى كلف بها الرسول، ولكن! فقضيته فقط (الزعامة النبوية) فى حياته، وليس لأحد غير الرسول مهما كان أن تكون له هذه الزعامة.

ويخلص الكتاب ـ فى رأى الدكتور البهى ـ إلى: «أن الإسلام دين فقط، وأن ما يدعو إليه من وحدة بين المؤمنين به.. هو وحدة دينية، لا وحدة فى الحكومة أو فى الدولة أو فى الترابط السياسى والعلاقات العامة».

وكان لابد للكتاب من أن يتعرض لفكرة الجهاد فى الإسلام كمظهر من المظاهر التى تجعله دين جماعة وليس دينًا لمجموعة من الناس. وقد تعرض للجهاد وشرحه على أنه من خصائص الزعامة النبوية، وموقوتة بوقتها. ولذا فقد انتهى أمر الجهاد بوفاة صاحب الزعامة وبقى المسلمون بعد وفاة الرسول أفرادًا يختار كل فريق منهم الاتجاه السياسى الذى ينزع إليه.

وهذا الذى ينتهى إليه كتاب «الإسلام وأصول الحكم» هو عين ما يقول به المستشرقون فى دراساتهم للإسلام.

ومثلاً: فكرة الإسلام دين لا دولة، التى يضعها الكتاب فى صيغة تساؤل: «.. فأعلم أن المسألة الآن هى هل النبى ﷺ كان صاحب دولة سياسية، ورئيس حكومة، كما كان رسول دعوة دينية وزعيم.. أم لا؟».

ويجيب مؤلف «الإسلام وأصول الحكم» فى كتابه: «ولاية الرسول على قومه.. ولاية روحية منشؤها إيمان القلب، وخضوعه خضوعًا صادقًا تامًا يتبعه خضوع الجسم».

ويقول الدكتور البهى: إن هذا المعنى الذى يجيب به الكتاب على سؤاله السابق يقوم على أساس (مثنوية) تفكير القرون الوسطى فيما يتصل بالإنسان، وهو نفس التفكير الذى ساد الغرب عند فصله بين الكنيسة والدولة.

ويقول الدكتور: «ومثنوية الإنسان يعدّها العلم الحديث تصورًا نظريًا لا يركن إليه الرأى السليم فى قيادة الإنسان وتوجيهه. والإنسان فى نظر العلم الحديث وحدة واحدة لا انفصال بين جسمه ونفسه».

والزعامة النبوية التى جاء بها كتاب «الإسلام وأصول الحكم» تعبير مستحدث فى اللغة العربية، وهو فعلاً جديد فيها. ولكنه فى واقع الأمر بديل عن تعبير آخر هو «صاحب الحكومة الدينية» الذى يردده المستشرقون فى وصفهم للرسول.

فالمستشرق «جب» يقول: «إن هناك حقيقة مؤكدة (فى تاريخ محمد) وهى أن الدافع له كان دينًا على الإطلاق. فمن بدء حياته كداع.. كانت نظرته إلى الأشخاص والأحداث وحكمه عليها. نظرة تأثر بما عنده من صورة عن الحكومة الدينية وأغراضها فى عالم الإنسان». ويقول الدكتور البهى: «إن الرسول فى نظر جب إنسان سعى إلى الزعامة فى مكة، عن طريق استغلاله قيم المقدسات الدينية لدى الشعب الملكى، فقد كان يبغى حكومة دينية».

وهذه الزعامة ـ فى كتاب «الإسلام وأصول الحكم» ـ مقصورة على شخص الرسول، فلا تتعداه إلى من يخلفه فى الجماعة الإسلامية. وطبيعى ومعقول ـ إزاء منطق هذا الكتاب ـ ألا توجد بعد النبى زعامة دينية، وأما الذى يمكن أن يتصور، فإنما هو نوع من الزعامة ليس متصلاً بالرسالة ولا قائمًا على الدين.. هو إذن نوع دينى.. أو كما جاء بكتاب على عبد الرازق: «وإذا كانت الزعامة لا دينية، فهى ليست شيئًا أقل ولا أكثر من الزعامة المدنية أو السياسية.. زعامة الحكومة والسلطان.. لا زعامة الدين..».

ويقول الدكتور البهى: «والآن بعد عرض فكرة الكتاب الأصلية، وهى إلغاء جزء من رسالة الإسلام، وهو ما يتعلق بالجماعة الإسلامية فى تكوينها وربط بعضها ببعض، يبرز الكتاب مرة أخرى فكرة: أن الإسلام لا يحفل بالجماعة وتضامنها، بل يعنى بوحدة القلب. وهو ليس دينًا للجماعة، وإنما هو دين لمجموعة من البشر. وليس من المعقول ـ لدى كتاب الإسلام وأصول الحكم ـ أن تكون هناك جماعة إسلامية لها سياسة واحدة، ولكن من المعقول أن تكون هناك وحدة دينية».

ويقول الدكتور البهى: «إن تحديد الفكر الإسلامى بهذه الكيفية، تقليد لفكر الغرب فى القرن التاسع عشر».

وننتقل إلى رأى ثالث هو رأى الدكتور عبد الحميد متولى أستاذ النظم السياسية بالجامعة، حيث يفرد لكتاب «الإسلام وأصول الحكم» أكثر من فصلين فى مؤلفه[١٢]، فهو حين يضع رأى على عبد الرازق فى كون الإسلام دين فحسب، يبحث عن البواعث الحقيقية لصاحب هذا الرأى ،ويراها تتلخص فى أمرين:

«الأمر الأول: هو ما أصاب الفقه الإسلامى من الجمود، وقفل باب الاجتهاد. وقد بدأت مرحلة الجمود منذ أواخر القرن الرابع الهجرى، لذلك فقد خشى بعض المفكرين. إذا نحن أخذنا بالرأى القائل بأن الإسلام دين ودولة، أن يؤدى ذلك إلى سيطرة فقهاء المسلمين على شئون الحكم فى الدولة، وبالتالى بث روح الجمود فى شئون الحكم، وهى روح تجمد كل روح فى الدولة، أى أنها تقضى على الدولة ذاتها.

وهذا الباعث الحقيقى الذى نشير إليه، يدل عليه بصورة بينة ما يذكره صراحة أصحاب هذا الرأى، عن تلك المساوئ التى نجمت عن تدخل رجال الدين فى شئون الحكم.

الأمر الثانى: هو التأثر بالغرب الذى سادت فيه المسيحية التى فصلت ما بين الدين والدولة. بعبارة أخرى.. إنها نزعة التقليد التى عرفت عن الفكر الشرقى فى سيره وراء اقتفاء آثار خطوات الفكر الغربى.

ولقد فات أصحاب هذا الرأى أن بين المسيحية والإسلام فى هذا المقام فارقاً كبيراً. وكذلك كان كبيراً ذلك الفارق بين الدور الذى قام به رجال الدين المسيحى فى التاريخ السياسى، وذلك الذى قام به علماء المسلمين فى التاريخ السياسى الإسلامى. وباختصار ليس ثمة ما يبرر نزعة التقليد أو أعمال القياس بين شيئين ليس بينهما من وجوه التشابه شىء».

ويلاحظ الدكتور عبد الحميد متولى سيطرة المبالغة والحماس وعدم مراعاة الدقة فى النظر إلى هذه المسائل الهامة، فمثلا: نجد على عبد الرازق يتساءل: «هل كان محمد ﷺ ممن جمع الله له بين الرسالة والملك أم كان رسولاً غير ملك؟»، ثم نجده يجيب: «لا نعرف لأحد من العلماء رأيًا صريحًا فى ذلك البحث ولا نجد من نعرض للكلام فيه».

إن مثل هذا القول ـ فى رأى الدكتور عبد الحميد متولى[١٣] ـ قد بلغ قائله حدًا بعيدًا فى ميدان عدم الدقة، فقليل من التروى والبحث كان كفيلاً بأن يبين لمؤلف «الإسلام وأصول الحكم» أن علماء المسلمين قد عرضوا كثيرًا للكلام عن هذه الرياسة السياسية للرسول، ولكنهم لم يكونوا يسمونها مُلكًا وإنما يسمونها إمامة.

وأما عن مسألة كون الخلافة ليست أصلاً من أصول الحكم فى الإسلام، كما يذهب إلى ذلك على عبد الرازق فى كتابه، حيث يرى أن الادعاء بأن وجوب قيام الخلافة يستند إلى الإجماع هو ادعاء غير صحيح. إذ إن بعض الخوارج، وأبا بكر الأصم من علماء المعتزلة لم يكونوا يرون وجوب قيام الخلافة، بل كانوا يرون جوازها. ومن ذلك يتبين ـ كما يقولون ـ أن الإجماع لم ينعقد على وجوبها.

ويرد الدكتور عبد الحميد متولى قائلاً: «على أن أصحاب الرأى المعارض على هذه الحجة ـ وزعيمهم على عبد الرازق ـ يرون بأن الإجماع المقصود هنا، هو ذلك الذى حدث فى عهد الصحابة قبل قيام فتنة عثمان المعروفة (فى أواخر عهد خلافته)، أى قبل ظهور طائفتى الخوارج والمعتزلة، اللتين عرف بينهما أولئك

العلماء المخالفون للإجماع، فمخالفة هؤلاء لا تنفى قيام الإجماع الذى يعدّ بمجرد انعقاده حجة شرعية (بعد القرآن والسنة) ملزمة للجميع كما هو معلوم. . وبعبارة أخرى. . فإن مخالفة أولئك المخالفين لا ينقض الإجماع، بل الامر بالعكس. . فالإجماع كما يقولون يعدّ حجة ملزمة لاولئك المخالفين، أو على حد القول السائد: (إنهم محجوجون بالإجماع).

ويذكر الدكتور عبد الحميد متولى: أن التاريخ يبين لنا فيما يقول الأستاذ على عبد الرازق: «إن الخلافة كانت نكبة على الإسلام وعلى المسلمين وينبوع شر وفساد»، وهذا الحكم عام فلا يمكن أن ينطبق على عهد الخلفاء الراشدين. إنه يشير إلى ما كان من انحراف نظام الخلافة عن الأهداف التى قام هذا النظام من أجلها، كما يشير إلى ما قام من الحروب بسبب المنافسة عليها وما ارتكبه بعض الخلفاء من أعمال الجور والاستبداد وكان ذلك أحيانًا باسم الدين (كما حدث فى أواخر عهد الخليفة المأمون والخليفة المعتصم والخليفة الواثق، الذين أمروا بالتنكيل بالإمام ابن حنبل لمخالفته إياهم فى بعض المسائل ذات الصبغة الدينية، وغير ذلك من الآراء التى تتضمنها ثلاثة مباحث كبيرة من مجلده).

❁❁❁

ويكون الختام عند الدكتور محمد ضياء الدين الريس الذى خصص كتابًا بأكمله لمناقشة قضية «الإسلام وأصول الحكم»[١٤]، والذى نتعرض بتقديمه كوجهة نظر تاريخية.

كتاب على عبد الرازق ما هو إلا دعاوى لا أساس لها. . هى أشبه بالأساطير والخرافات. ومع ذلك فقد وجدت هذه الخرافات رواجًا على أوسع نطاق، وكان هذا جناية على من قرأوا هذه الأساطير وأخذوها على أنها حقائق مسلمة.

فمن تلك الدعاوى أو الخرافات، كما وصفها الدكتور الريس، أن سبب إصدار كتاب «الإسلام وأصول الحكم» هو أن الشيخ على عبد الرازق عمل على مقاومة المشروع الذى أراد الإنجليز أن ينفذوه فى مصر، وهو إقامة الخلافة الإسلامية بها، وأنهم كانوا يريدون أن ينصبوا الملك فؤاد خليفة ليكون أداة لهم أو عميلا.

ويطوف الدكتور الريس على كل المراجع التاريخية الموجودة من كتب ومذكرات للرافعى وشفيق باشا والدكتور محمد حسين هيكل وعبد العزيز باشا فهمى، وحتى اللورد لويد الذى كان المندوب السامى فى مصر. فلا يجد فى كل هذه الكتب والمذكرات أية اشارة أو أى دليل على صدق هذه الدعوى.

الدكتور الريس يهدم هذه الدعوى الزائفة، ويحرر منها التاريخ بل ويثبت العكس، وهو أن الآراء التى أوردها ودافع عنها على عبد الرازق وهى الآراء التى هاجم فيها الخلافة والخليفة العثمانى كانت تتفق مع الإنجليز فى أثناء الحرب العالمية الأولى. وذلك أن الحرب كانت ناشبة بين تركيا وبريطانيا، وأعلن الخليفة العثمانى الجهاد الدينى ضد الإنجليز، فكان من مصلحة الإنجليز إذ ذاك مهاجمة الخليفة وهدم الخلافة، والادعاء بأن الإسلام ليس فيه خلافة ولا جهاد ولا قتال؛ ليفصلوا بين مصر ودولة الخلافة فى تركيا؛ ويأمنوا من قيام ثورة عليهم من الشعب المصرى، الذى كان يدين للخليفة بالولاء ويميل إلى مناصرة إخوانه المسلمين فى تركيا.

وقد أثبت الدكتور الريس حقيقة هامة لم يتنبه إليها أحد من قبل وهى أن كتاب «الإسلام وأصول الحكم» ألف فى أثناء الحرب العالمية الأولى ما بين سنتى ١٩١٥ ـ ١٩١٧م، كما نص على ذلك المؤلف نفسه فى المقدمة وليس فى عام ١٩٢٥م، كما يظن أكثر الناس وكما هو مشهور. فقد أثبت من نصوص الكتاب أن على عبد الرازق يذكر السلطان محمد الخامس الخليفة العثمانى بالاسم ويهاجمه، وكانت نهاية عهد هذا السلطان عام ١٩١٨م. إذن فقد كان المقصود من هذا الكتاب أصلاً مهاجمة الخليفة العثمانى فى أثناء الحرب العالمية الأولى، وذلك لأن الإنجليز كانوا يخشون هجوم الجيش التركى القادم من سيناء على مصر، وعلى رأسه خديوى مصر الشرعى الخديوى عباس الثانى، وكذلك قادة الحزب الوطنى: محمد بك فريد، والشيخ عبد العزيز جاويش، وإسماعيل بك لبيب.

كذلك لم يكن الهدف المقصود من كتاب «الإسلام وأصول الحكم» فى رأى

الدكتور الريس هو مهاجمة الملك فؤاد ـ كما هو شائع بين الناس ـ والملك فؤاد لم يعلن نفسه ملكًا إلا منذ سنة ١٩٢٢م، بعد انتهاء السلطان محمد الخامس بأربع سنوات.

ويذكر الدكتور الريس أنه لم يجد أى دليل على أن الإنجليز كانوا يريدون ذلك. وفى الوقت نفسه أثبت أن الإنجليز غير راضين عن الحكم المطلق للملك فؤاد، وأثبت أن على عبد الرازق لم يقصد أبدًا مهاجمة الملك لسبب بسيط، هو أن الملك إذا ذاك كان حليفًا للأحرار الدستوريين الذين منهم على عبد الرازق وأسرته، وكان هذا الحزب فى الحكم فى ذلك الوقت.. فهل كان الشيخ على يريد إسقاط الملك، وإعادة البرلمان الذى عطله الأحرار الدستوريون؟ هذه هى النتائج العجيبة التى ساق إليها هذا المنطق المعكوس!

والدكتور الريس ينفى تمامًا بأن على عبد الرازق كان يقصد الملك فؤاد، لأن الكتاب ألف قبل عهده، ولأن الملك كان متحالفًا مع الحزب الذى ينتمى إليه الشيخ على وأسرته، ولأن الملك نفسه لم يعلن أنه يريد الخلافة بل قال فى كتاب له إلى سعد زغلول: «كيف أقوم بالواجب نحو جميع المسلمين، مع أن حملى ثقيل بالنسبة لمصر وحدها؟».

وكل ما حدث أن عددًا من العلماء دعوا إلى عقد مؤتمر عام بالقاهرة يمثل جميع البلاد الإسلامية؛ ليبحث مسألة الخلافة، وأيدهم الملك فؤاد فى ذلك.

بل إن الشيخ علىّ ينفى عن نفسه تهمة أنه كان يهاجم الملك فؤاد، وينشر ذلك فى جريدة السياسة، فيقول: «أولئك ملوك لم يراعوا للعلم حرمة، ولا عرفوا للحرية قدرًا.. وملك مصر أعز الله دولته.. هو أول ملك عرفه الإسلام فى مصر ملكًا دستوريًا، ينصر العلم والعلماء ويؤيد فى بلده مبادئ الحرية.. إلخ».

يقول الشيخ علىّ هذا ـ كما يذكر الدكتور الريس ـ ويمدح الملك فؤاد حتى بما يخالف الحقيقة. فالملك فؤاد لم يكن ملكًا دستوريًا، ولم يكن يؤيد مبادئ الحرية، بل على العكس كان ضد الدستور والحرية. ولكن الشيخ يمدحه لأنه حليف حزبه.

وأعجب دليل يسوقه بعض الرواة على أن الشيخ علىّ كان يقصد فعلاً الملك فؤاد، أن الشيخ قال فى مقدمة كتابه: «أشهد أن لا إله إلا الله ولا أخشى أحدًا سواه» فاستنتج هؤلاء ورددّه تابعوه: أن أحدًا هنا تعنى ـ حتمًا ـ الملك فؤاد.

فيعجب الدكتور الريس من هذا المنطق، ويقول: «كيف وبأى وجه؟! أهكذا بالقوة.. ليت شعرى كيف نحول الفكرة إلى معرفة، والعام إلى خاص بدون سبب».

ويستدل بعضٌ آخر على أن الشيخ على يعنى الملك فؤاد، بأن الشيخ يستخدم أفعال المضارعة. فيتهكم الدكتور الريس على هذا، ويقول: «لست أدرى أى نوع من الاستدلال هذا؟ وما هو السر الباتع لأفعال المضارعة؟».

ويزعمون أن الشيخ يهاجم الملك لأنه فى الكتاب يهاجم الملك، فهو يقول مثلاً: «.. ذلك الذى سمى تاجًا لا حياة له إلا بما يأخذ من حياة البشر.. إلخ»، فيعقب الدكتور الريس على ذلك قائلاً: «إنهم لو قرأوا أول العبارة لوجدوا أن الشيخ إنما يتكلم على الملوك فى الماضى لأنه سمى الخلفاء ملوكًا، وإنما يتكلم عن الخلفاء العثمانيين بالذات، وعلى السلطان محمد الخامس بالاسم. ولم يكن الملك فؤاد الذى ظلمه هؤلاء أحد هؤلاء الخلفاء».

فالاستنتاجات كلها إذن خاطئة، ومن وحى الخيال. هكذا يؤكد الدكتور الريس.

ويذكر الدكتور الريس أن هؤلاء الكتّاب نشروا ما زعمه الشيخ على عبد الرازق من أن المسلمين لم يبحثوا ولم يؤلفوا فى السياسة؛ لأن الخلفاء كانوا يمنعونهم من ذلك أو لأنهم حسبما يعبر كانوا «خاضعين للضغط الملوكى»، ويقول: «إنه لا يعرف لهم مؤلفًا فى السياسة ولا مترجمًا».

ويرد الدكتور الريس على ذلك مبرهنًا أن هذه دعوى باطلة، لأن المسلمين بحثوا وألفوا فى السياسة، ويورد أسماء عديدة من الكتب التى ألفها علماء الإسلام منها: كتب الماوردى، والغزالى، والرازى، ونظام الملك، وابن أبى ربيع، والفارابى، وابن تيمية، وأخيرًا ابن خلدون فى مقدمته الشهيرة.

وبعد أن يعرض الدكتور الريس للكثير من التفسيرات المعاصرة لما جاء فى كتاب الإسلام وأصول الحكم ينتقل إلى تقييم الكتاب نفسه، فيقرر أن الكتاب مجموعة من الأخطاء التاريخية وحتى اللغوية.

فمثلاً يقول الشيخ على فى أول سطر فى كتابه: «الخلافة لغة مصدر تخلف فلان فلانا. إذا تأخر عنه.. إلخ»، فى حين أن أى مبتدئ فى اللغة يعرف هذا الفعل تصريفًا صحيحًا، ويقول: «خلفه يخلفه خلافه»، فالخلافة مصدر خلف لا تخلف.

ويريد الشيخ على أن يظهر معرفته ببعض النظريات الأجنبية، فيقول: «إن نظرية هوبز تقول إن سلطان الملوك مقدس وحقهم سماوى»، وهذا بالضبط عكس ما يقوله هوبز.. فنظريته هى أن الدولة تقوم بمقتضى عقد يعقده الناس، فسلطان الملوك مستمد من البشر وليس سماويًا، وقرر هوبز نظريته هذه ليعارض الحق الإلهى للملوك. كذلك نسب الشيخ على إلى المفكر «لوك» عكس نظريته تمامًا.

لقد رمى ادعاءً عجيبًا جدًا، يستطيع أن يدرك بطلانه أى ناشئ، وذلك إذ يقول: «إن الإسلام لم يغير شيئًا من أساليب الحكم عند العرب ولا حاول أن يمس الصلات الاجتماعية والاقتصادية. ولم يسمع أن النبى عزل واليًا أو عين قاضيًا.. إلخ».. فهذا كما هو ظاهر كلام يدل على عدم المعرفة بالإسلام، فإن كل إنسان يعرف أن الإسلام أحدث ثورة شاملة فى حياة العرب بل وفى تاريخ العالم.. وعيّن النبى ولاة وقضاة، وكذلك الخلفاء بعده فعلوا.

ويعلن الدكتور الريس أن الفكرة الأساسية فى كتاب «الإسلام وأصول الحكم» نفسها خطأ، حيث إن مؤلفه يقرر أن الإسلام دين فقط، بمعنى أنه عبادة فردية فقط فلا شأن له بالدنيا وشئونها ولا بالمجتمع ولا بالسياسة، وذلك لأن الدين كما يزعم هو ضد الدنيا، والضدان لا يجتمعان.

وهنا يعقد الدكتور الريس فصلاً بعنوان: «الدين والدنيا»، فيبين فيه أن الدين ليس ضد الدنيا، ولكنه جاء لصالحها، وجاء لسعادة الناس فى الدنيا والآخرة،

وأثبت أن الدنيا ليست هينة عند الله ولا محتقرة ولا مذمومة لذاتها، وإنما هى خير وبركة وأكبر نعمة مادامت صالحة وفى طريق الحق. وينقل الدكتور الريس قول الإمام الرازى فى تفسيره للقرآن، قال: «اعلم أن الحياة الدنيا حكمة وصواب» وبرهن على ذلك بأدلة عديدة منها استخلاف الله فيها للنوع الإنسانى، لأن الله تعالى لا يفعل العبث، ولأن الحياة نعمة بل هى أصلٌ لجميع النعم.. وعظم الله أنه يخلق الحياةَ»، ثم قال الإمام: «بل المراد أن من صرف هذه الحياة لا إلى طاعة الله بل إلى طاعة الشيطان فذلك هو المذموم».

وأما أن الإسلام أقام دولة فهذا ثابت وواضح وضوح الشمس من حقائق التاريخ. فالمجتمع الذى أقامه الرسول عليه السلام والمسلمون بالمدينة عقب الهجرة، إنما كان «دولة» غايتها الدين ـ وذلك بكل التعاريف التى توجد فى كتب علوم السياسة الدولية، فقد كان هناك مجتمع متجانس منظم تربط بينه الروابط الوثيقة، ويسير وفقًا لقانون واحد، ويخضع لسلطة موحدة، ويباشر كل الوظائف التى تؤدى من الدولة، وكانت هناك حكومة وإدارة وجيش وأموال ومعاهدات وأعمال اجتماعية عامة. وهذه كلها حقائق التاريخ، ولذلك فإن الباحثين حتى من غير المسلمين يقررون ذلك، لأنه هو الحقيقة العلمية والتاريخية.. فمن ذلك مثلاً ما يقرره المستشرق «نلينو» ،فيقول: «لقد أسس محمد ﷺ فى وقت واحد دينًا ودولة، وكانت حدودها متطابقة طوال حياته».

ويقول الدكتور «شاخت» المستشرق الألمانى: «على أن الإسلام يعنى أكثر من دين، إنه يمثل أيضًا نظريات قانونية وسياسية، وجملة القول: إنه نظام كامل من الحضارة يشمل الدين والدولة معًا».

وهذه الدولة الإسلامية التى أقامها الرسول والمؤمنون بالمدينة كان يراد بها البقاء والاستمرار. لأن الإسلام باق إلى يوم القيامة، ولم يكن الإسلام فى حياة الرسول فقط، فالذى انقطع بوفاة الرسول هو الوحى فقط، أما الدين والمجتمع الإسلامى والدولة التى تحفظ الدين وتقوم لتنفيذ شريعته وتحقيق مقاصده ـ فهذا

كله باق ودائم ـ لأن بلاغ الرسول كما يقول الإمام ابن حزم ـ باق إلى يوم القيامة ـ وهذه الدولة هى الخلافة لا لشىء إلا لأن أبا بكر الصديق خلف رسول الله فى قيادة الأمة ورعاية الدين من بعده. فسار على نفس النهج الذى سار عليه الرسول، وهكذا يثبت الدكتور الريس فى كتابه أن فكرة على عبد الرازق خطأ محض، وخطأ يخالف كل الحقائق التاريخية والدينية، وهى مجرد دعوى تدل على عدم العلم بحقيقة الإسلام والتاريخ الإسلامى.

وإزاء هذه الأخطاء والدعاوى التى تناقض ما يعتقده المسلمون يشك الدكتور الريس فى أن مؤلف الكتاب هو الشيخ على عبد الرازق. وهذه من أهم الأفكار الجديدة فى كتاب «الإسلام والخلافة فى العصر الحديث»، وهذه مفاجأة كبيرة لكل من كتب عن هذا الموضوع.

فالدكتور الريس بدت له دلائل فى الكتاب جعلته يشك أن الشيخ هو المؤلف الأصلى للكتاب، لأنه لم يعرف عن الشيخ أبدًا أنه كان باحثًا أو مفكرًا أو سياسيًا أو مشتغلًا بالسياسة، وهو تلقى ثقافته بالأزهر ولم ينتج غير مذكرة أو كتيب فى علم البيان، ثم لم يعرف له مؤلف آخر، أو بحث فى السياسة بعد صدور الكتاب، الذى كان شيئًا شاذًا بالنسبة لسيرة حياته، وهو كما يقال أشبه ببيضة الديك. بل إن الشيخ لم ينهض ليؤلف كتابًا يرد فيه على الذين انتقدوه أو هاجموه، وهذا يدل على عجزه فى هذا الموضوع.. ثم إنه من غير المعقول أن يكون هو الذى قصد أصلاً ـ وهو مسلم وقاض شرعى ومن عائلة محافظة ـ أن يهاجم الدين أو الإسلام وينكر أن يكون فى الإسلام جهاد أو نظام أو جيش أو يكون للإسلام اهتمام بشئون المجتمع، بل إن الشيخ ـ ويا للغرابة ـ أنكر القضاء الشرعى الذى هو وظيفته!.. فهل كان من الحماقة والغفلة بحيث ينكر وجوده نفسه، ويدعو إلى إلغاء عمله ووظيفته؟!.. أى يفصل نفسه من منصبه قبل أن يفصله الآخرون.

ولاحظ الدكتور الريس أن الكتاب ـ الإسلام وأصول الحكم ـ يتحدث عن

المرتدين ويتعاطف معهم، وينتقد الصديق أبا بكر المسلم الأول الذى كان أقرب الناس إلى رسول الله ﷺ ،ويقول عن المرتدين إنهم خرجوا على وحدة أبى بكر، وهل وحدة أبى بكر إلا جماعة المسلمين ودولة الإسلام؟!

هذا كله شيءٌ غريب، ولماذا يهاجم الشيخ الخليفة العلمانى بهذا العنف، وينشر كتابه حتى بعد أن انتهت الدولة العثمانية بالفعل؟!

وأخيراً عثر الدكتور الريس على ما يؤكد شكه، وذلك فى الكتاب الذى ألفه مفتى الديار المصرية الشيخ محمد بخيت المطيعى الذى هو نفسه من الأحرار الدستوريين وهو من تلاميذ الشيخ الإمام محمد عبده ـ عثر فى هذا الكتاب وعنوانه: «حقائق الإسلام وأصول الحكم» فى ص ٢٣٧ على هذه الشهادة التى نقلت الشك إلى ما يقرب الحقيقة. ففى هذه الشهادة يقول المفتى: «لأنه علمنا من كثيرين ممن يترددون على المؤلف، أن الكتاب ليس فيه إلا وضع اسمه عليه فقط، فهو منسوب إليه فقط ليجعله واضعوه من غير المسلمين ضحية هذا العار، وألبسوه ثوب الخزى والعار إلى يوم القيامة».

وبعد أن يستعرض الدكتور الريس الأدلة يقرر أنه يميل إلى ترجيح هذا الرأى، وأن مؤلف الكتاب الأصلى، أى كتاب «الإسلام وأصول الحكم» شخصٌ غير مسلم أو أشخاص من غير المسلمين، ويرجح الدكتور الريس أن المؤلف الأصلى هو أحد المستشرقين الإنجليز، وأن الكتاب كان فى أصله دعاية سياسية عملت لمهاجمة الخلافة والخليفة العثمانى، الذى أعلن الجهاد الدينى ضد بريطانيا فى أثناء الحرب العالمية الأولى. ثم أخذ الشيخ على عبد الرازق هذا الأصل وأضاف عليه بعض الفقرات، وجملة من الآيات القرآنية، ووضع اسمه عليه فنسب الكتاب إليه، وكان غرضه من ذلك الشهرة.

وهكذا بيّن الدكتور الريس كل هذه الأخطاء، وهذه الدعاوى الباطلة فى الكتاب.

ومع تقديرنا لبحث الدكتور الريس، والأبحاث الأخرى، التى تناولت كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبد الرازق وفكره الإسلامى. إلا أن هذا لا ينفى أن مقال الكتاب يصلح مرجعًا ومصدرًا للكثيرين ممن يسهمون فى رصد تجديد التفكير الإسلامى.. هذا من ناحية.. ومن ناحية ثانية فإن كثرة الآراء حول هذا الكتاب فى حد ذاتها تؤكد قيمة الكتاب. إذ لو كان هذا الكتاب قليل الأهمية لمات فور صدوره، إلا أن العكس هو الصحيح.. لقد عاش هذا الكتاب أكثر من نصف قرن، وأصبح موضوعًا للجدل والمناقشات.. حول ما قدمه من فكر جديد.

الهوامش

(١) المجمعيون فى ثلاثين عاماً للدكتور مهدى علام ص١٣٧ .
(٢) مجلة المؤتمر الإسلامى العام للخلافة بمصر - نوفمبر ١٩٢٤م - ص٣٤ .
(٣) المرجع نفسه ص٣٤ .
(٤) المرجع نفسه ص٤٣ .
(٥) المرجع نفسه ص ٤٦ وما بعدها .
(٦) سورة الزخرف - الآية ٦٠ .
(٧) المعارك الأوربية - أنور الجندى ص ٣١٩ - ص ٣٢٠ .
(٨) المرجع نفسه ص٣٢٤ - ص ٣٢٥ .
(٩) المرجع نفسه ص٣٢٦ .
(١٠) المرجع نفسه ص٣٢٨ .
(١١) أيام لها تاريخ - أحمد بهاء الدين - كتاب اليوم - ص١٢٢ .
(١٢) الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى - الدكتور محمد البهى ص ٢٤٠ .
(١٣) مبادئ الحكم فى الإسلام - الدكتور عبد الحميد متولى ص٢٤٢ .
(١٤) الإسلام والخلافة فى العصر الحديث - الدكتور محمد ضياء الدين الريس .